النظام المالي والبنكي الجزائري

المحاضرة الأولى

من إعداد:

د. ياسمينة إبراهيم سالم

بطاقة المقياس

الميدان	علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير	الفرع	علوم اقتصادية
التخصص	اقتصاد مالي وبنكي	المستوى	ثالثة ليسانس
السداسي	السادس	السنة الجامعية	2026-2025
المادة	النظام المالي والبنكي الجزائري	وحدة التعليم	أساسية
عدد الأرصدة	5	المعامل	2
حجم أسبوعي	ساعة ونصف	أعمال تطبيقية وتوجيهية	ساعة ونصف
الغاية	الهدف العام للمادة	أهداف التعلم (المهارات المراد الوصول لها)	
اكتساب معارف حول تركيبة وتطور النظام المالي والبنكي الجزائري	تزويد الطالب بقدر مهم من معارف ومعلومات عن واقع وآفاق النظام المالي والبنكي الجزائري وبيان التحديات والفرص	❑ تنمية مؤهلات المتعلم ومهاراته التحليلية؛ ❑ التحكم في المفاهيم ذات العلاقة؛ ❑ التمييز بين النظام المالي والنظام البنكي؛ ❑ صبر واقع الحال وآفاق المستقبل للنظام المالي والبنكي الجزائري؛ ❑ تعزيز المكاسب المعرفية في المجال المالي.	

برنامج المقياس

☜مدخل للتعريف بالنظام المالي والبنكي

- الخزينة العمومية الجزائرية
- بورصة الجزائر
- النظام البنكي الجزائري
- الصيرفة الإسلامية في الجزائر
- نظام التأمين في الجزائر
- أثر العولمة على النظام المالي والبنكي الجزائري
- السياسة النقدية والمالية في الجزائر

مقدمـــــــــة

مع اتّساع النشاط الاقتصادي وتعدّد أطرافه بشكل استحالت معه آليات العمل القديمة، أصبحت الحاجة إلى ظهور أطراف جديدة مهمّتها جمع الأموال وإعادة توزيعها، ضرورة حيوية بالنسبة لتطور الاقتصاد وتوسّعه. ومن هنا جاءت الوساطة المالية كحلقة ربط.

تتوافر في كل بلد من البلدان مجموعة من المؤسسات التي تتكفّل بحفظ النقود، بحشدها من أفراد المجتمع، وتوجيهها للائتمان. ومثال تلك المؤسسات: بيوت قبول وخصم الأوراق التجارية، شركات التأمين، صناديق التأمين والادخار والتوظيف والتوفير والمعاشات، بيوت توظيف الأسهم والسندات، شركات ومؤسسات التمويل على اختلاف أنواعها.

مقدمـــــــــة

لإبراز مفهوم وواقع النظام المالي المصرفي الجزائري لابد علينا من تعريف النظام المالي، وما مكوناته ثم كيف يتم انتقال الأموال عبر النظام المالي. لابدّ من الاهتمام بالقطاع المالي لما للتمويل وتوفّره ودرجة كفاءته من دور في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

بعد دراسة مادة النظام المالي والبنكي الجزائري، يكتسب الطالب:

- مختلف المفاهيم المرتبطة بالنظم المالي والبنكي والتمييز بينها؛
- معرفة واقع حال النظام المالي والبنكي الجزائري واكتشاف مختلف مشكلاته؛
- اكتشاف المؤسسات والهياكل والآليات ذات العلاقة.

الفصل الأول: مدخل للتعريف بالنظام المالي والبنكي الجزائري

المطلب الأول	• النظام التمويلي
المطلب الثاني	• النظام المالي
المطلب الثالث	• واقع النظام المالي والبنكي الجزائري

المطلب الأول: النظام التمويلي

يقصد بالتمويل توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها، وذلك في أوقات الحاجة لها (بالقيمة وفي الوقت المطلوب).

يكتسي التمويل أهمية كبرى في الحياة المعاصرة، من خلال تسوية المبادلات المحلية والدولية، سواء على مستوى الفرد أو المؤسّسة أو الدولة والخارج.

يتم التمويل بطريقتين:

- الاقتراض؛
- إصدار وبيع الأوراق المالية.

أصول	خصوم
أسهم سندات	

أصحاب الفائض التمويلي تشتري بالنسبة لأصحاب العجز العكس

أولا: مفهوم التمويل

التمويل وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقية، من خلال الإمداد بالأموال اللازمة عند الحاجة، وهو توفير الأموال اللازمة بهدف القيام بمشاريع اقتصادية وتطويرها، ويختصّ بالجانب النقدي وليس السلع والخدمات، وأن يكون بالقيمة اللازمة والمطلوبة.

وبذلك فالنظرة التقليدية للتمويل ترتكز على الحصول على أموال بغية استغلالها في تشغيل أو تطوير المشروع، أمّا النظرة الحديثة للوظيفة التمويلية ترتكز على تحديد أفضل مصادر الأموال، من خلال المفاضلة بين عدّة مصادر متاحة بدراسة العائد والتكلفة.

ثانيا: أنماط التمويل

التمويل المباشر	التمويل غير المباشر
أي دون تدخل وسيط مالي، وبمعنى آخر وجود علاقة مباشرة بين الوحدات ذات الفائض والوحدات ذات العجز بالشكل:	وجود مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع الأموال من الوحدات ذات الفائض إما من خلال الودائع أو من خلال إصدار أوراق مالية خاصة (كشهادات الإيداع، عقود التأمين على الحياة، شهادات الاستثمار...) ثم تستخدم حصيلة الأموال في تقديم قروض أو تقوم بشراء الأوراق المالية التي تصدرها وحدات العجز.

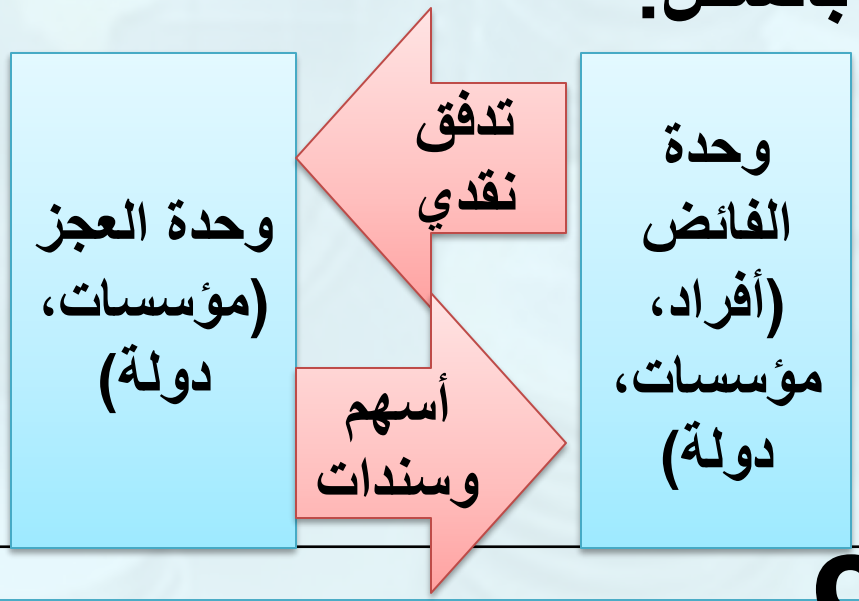

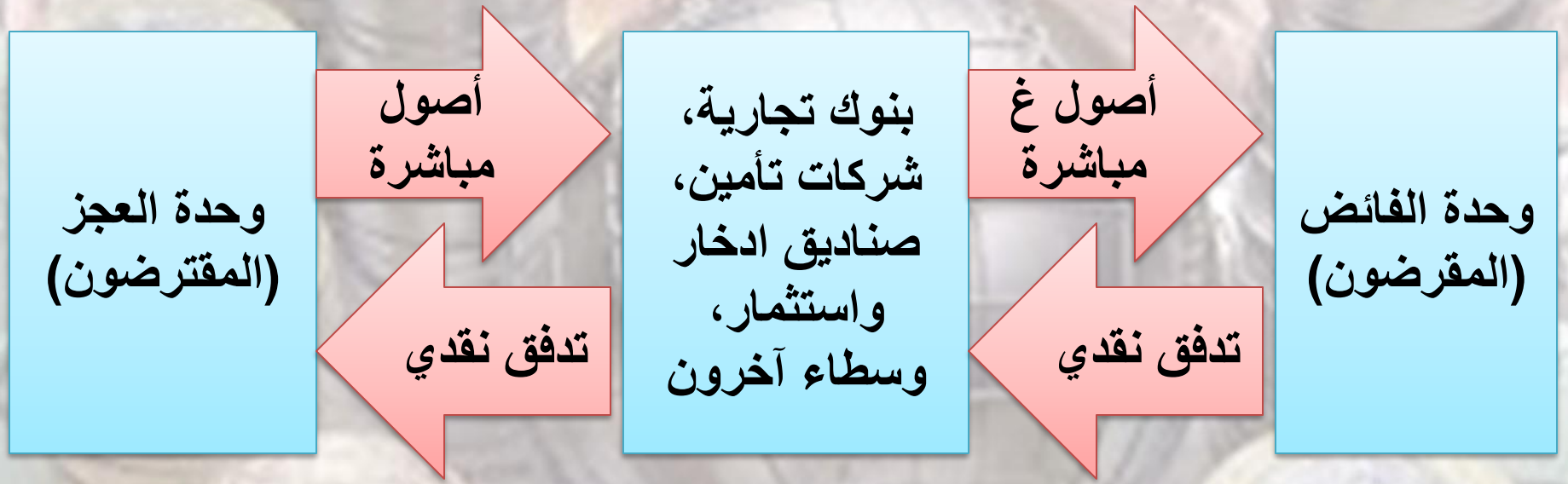
وحدة الفائض
(المقرضون)
أصول غ
مباشرة
تدفق نقدي
بنوك تجارية،
شركات تأمين،
صناديق ادخار
واستثمار،
وسطاء آخرون
أصول
مباشرة
تدفق نقدي
وحدة العجز
(المقترضون)

ثالثا: اقتصاديات المديونية واقتصاديات الأسواق المالية

ترجع التفرقة بين هذين النمطين إلى الاقتصادي هيكس سنة 1972، حيث صنف الاقتصاديات الحديثة إلى:

اقتصاد المديونية (اقتـ الاستدانة)	اقتصاد الأسواق المالية
❑ سيطرة أسلوب التمويل غير المباشر وبالتحديد الاقتراض المصرفي؛ ❑ أسعار فائدة ليست مرنة وتحدد إداريا؛ ❑ سيطرة الحكومة على الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية؛ ❑ تتميز كل من السوق النقدي وسوق الأوراق المالية بالضيق وضعف الاتصالات فيما بينها؛ ❑ سيطرة ظاهرة الكبح المالي.	❑ سيطرة التمويل المباشر؛ ❑ لا يمول القطاع المصرفي إلا بشكل هامشي؛ ❑ معدلات فائدة مرنة؛ ❑ دور الوسيط المالي هو تقديم الخدمات المالية المختلفة؛ ❑ يمكن للوسيط المالي الحصول على التمويل بالتدخل مباشرة في السوق المالية.

رابعا: الانتقال من الوساطة إلى اللاوساطة

تتمثل الوساطة المالية في قيام المؤسسات المالية بتعبئة المدخرات من أعوان ووحدات الفائض وتوجيهها في شكل قروض لتمويل احتياجات أصحاب العجز، كما تتمثل في شراء أصول أولية من أصحاب العجز وإصدار أصول ثانوية لصالح أصحاب الفائض.

ويمكن تعريف اللاوساطة وفق مدخلين:

مدخل إحصائي: توجه المتعاملين الاقتصاديين للتمويل أو التوظيف في القيم المنقولة بدلا من التوجه للبنوك وهذا ما يؤدي إلى انخفاض حصة البنوك في التمويل وذلك لحساب التمويل المباشر؛

مدخل اقتصادي: تحويل علاقة التمويل غير المباشرة إلى علاقة مباشرة بدون وساطة المؤسسات المالية.

اللاوساطة المالية هي إحلال العمل التقليدي الخاص بالمؤسسات والهيئات المالية بالتمويل المباشر الذي يتم في الأسواق المالية.

أسباب تنامي اللاوساطة المالية

- انتشار أزمات الركود التضخمي منذ أواخر الستينات
- تعويم أسعار الصرف
- وصول اقتصاد الإقراض لحدوده القصوى وانتشار أزمات المديونية
- تطور الفن المالي وظهور الإبداعات المالية
- تطور هيكل الأسواق المالية والتحول إلى التمويل باستخدام آلياتها

المطلب الثاني: النظام المالي

يُعدّ النظام المالي ركيزة من ركائز المجتمع في العصر الحديث، عن طريقه يتمّ تداول الأموال القابلة للاقتراض، حتّى يتمكّن الاقتصاد من النمو ولرفع مستوى معيشة المواطنين.

مفهوم النظام المالي: مج المؤسسات والوسائل والآليات التي من خلالها يستطيع أعوان العجز التمويلي التواصل بأعوان الفائض التمويلي (لهم مدخرات تزيد عن حاجتهم ويرغبون في استثمارها). كما يعرف على أنه "مجموع العملاء والمؤسسات المالية والوظائف والأسواق والآليات التي تهدف إلى تلاقي أصحاب الفائض في التمويل وأصحاب العجز في التمويل"

أولا: مفهوم النظام المالي (تابع)

النظام المالي عبارة عن مجموعة من الوحدات المدخرة وأخرى من الوحدات المستثمرة تتوسّط بينهما منشآت وأسواق مالية، لذلك فإن التعرف على النظام المالي يتطلب التعرف على المؤسسات ذات التأثير على النشاط الاقتصادي للدولة.

أما القطاع المالي، فيعرّف بأنّه الوسيط الذي يتيح تحويل الأموال بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب العجز المالي؛ حيث تقوم هذه المؤسّسات بإتاحة السيولة لمحتاجيها اعتمادا على القدرة المالية لأصحاب الفوائض المالية.

ثانيا: وحدات ذات تأثير على النشاط الاقتصادي

1) الوحدات الاستهلاكية (قطاع الاستهلاك): العائلات والأفراد، تُعتبر مصدرا مهما من مصادر الادخار من جهة، ومن جهة أخرى مقترضا للأموال، حيث تنفق من دخلها الجاري على سلع وخدمات الاستهلاك الجاري، بينما تقترض لتمويل مشترياتها من سلع الاستهلاك الدائم (كالسيارات، الأثاث، الأبنية..)؛

2) الوحدات الإنتاجية (القطاع الإنتاجي): تُعتبر مصدرا من مصادر الادخار، ولكن ليس بأهمية سابقتها. كما تحتاج إلى مصادر مالية لتمويل استثمارها في الأبنية والمعدات وتمويل مشترياتها من المواد الأولية أو الوسيطة في العملية الإنتاجية؛

ثانيا: وحدات ذات تأثير على النشاط الاقتصادي (تابع)

3) القطاع الحكومي: من خلال أنشطته في الاقتراض والإقراض ويعتمد هذا النشاط على وضع الميزانية العامة، فهي تدّخر عندما تحقق فائضا، وتستثمر في الموجودات المادية (مشروعات) أو الموجودات المالية (أسهم، سندات...). وتقترض عند وجود عجز في الميزانية العامة بإصدار أدوات مالية في الأسواق المالية أو الاقتراض من مصادر داخلية أو خارجية؛

4) القطاع الأجنبي: يرتبط دوره هنا بوضع ميزان المدفوعات، ففي حالة عجزه يكون المُقرض في السوق المالي عن طريق شراء أدوات مالية (أسهم أو سندات) أو حسابات جارية أو عن طريق الاستثمار المباشر، أي استخدام الادخارات الأجنبية لتغطية العجز، ودور المقترض في حالة الفائض عن طريق بيع أدوات مالية للشركات المحلية أو توظيف هذا الفائض في الأسواق المالية الأجنبية.

ثالثا: مكونات وعناصر النظام المالي

تربط وحدات الفائض بوحدات العجز (العنصران الأساسيان في النظام)

المؤسسات ذات الطبيعة الخاصة:

البنك المركزي: ذو طبيعة خاصة وليس ربحي؛

الخزينة العامة: تشرف على تنفيذ السياسة المالية وتنظيم ميزانية الدولة.

المؤسسات المالية البنكية: مهمتها: تجميع وتعبئة الموارد المالية؛ منح قروض؛ خلق وتسيير وسائل الدفع.

المؤسسات المالية غير البنكية: مؤسسات أو شركات الوساطة التي تعمل على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو المجالات الاستثمارية، من أهمها: شركات التأمين، شركات الاستثمار، صناديق الضمان...

السوق المالي: أداة التمويل المباشر، وتنقسم إلى سوق رؤوس أموال قصيرة الأجل وسوق رؤوس أموال طويلة الأجل.

رابعا: أنواع النظم المالية

تجدر الإشارة إلى أنّ الوحدات الاقتصادية سابقة الذكر ليست لها صفة ثابتة ودائمة بصورة دائمة فقد تكون مقترضة في وقت، ومقرِضة في وقت آخر، وقد تكون مُقرِضة ومُقترضة في آن واحد.

هناك أنواع للنظم المالية كلّ منها يرتكز على جهة ما، فهناك:

- نظام مالي يرتكز على السوق المالي؛
- نظام مالي يرتكز على المصارف؛
- نظام مالي يرتكز على الحكومة.

خامسا: أهمية ودور النظام المالي

الوظائف الأساسية

- تجميع المدخرات
- توفير الموارد المالية
- إجراء معاملات التسوية والدفع

وظائف أخرى

- تجميع المعلومات المالية وتحليلها
- توفير السيولة
- تدنية المخاطر من خلال التنويع
- تحقيق السياسة النقدية

برنامج المقياس

☜مدخل للتعريف بالنظام المالي والبنكي

- الخزينة العمومية الجزائرية
- بورصة الجزائر
- النظام البنكي الجزائري
- الصيرفة الإسلامية في الجزائر
- نظام التأمين في الجزائر
- أثر العولمة على النظام المالي والبنكي الجزائري
- السياسة النقدية والمالية في الجزائر